المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/06/2012

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بجنيف في الحوار التفاعلي حول الحقوق الثقافية ومحاربة التمييز ضد المرأة

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 21 و22 يونيو الجاري بجنيف، في الحوار التفاعلي مع كل من فريق العمل المعني بمحاربة التمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة، والخبيرة المستقلة المعنية بالحقوق الثقافية التابعين لمجلس حقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمجلس، الذي يشارك كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في أشغال الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان (18 يونيو-6 يوليوز 2012) بجنيف، أن فريق العمل والخبيرة المستقلة سيقدمان تقريرهما حول زيارتيهما للمغرب «الحقوق الثقافية : شتنبر 2011» و«محاربة التمييز ضد المرأة : من 13 إلى 20 فبراير 2012».

وأضاف البلاغ أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيكون ممثلا في الحوار بوفد يضم كلا من السيدة مريم خروز، عضو بالمجلس، والسيدة نعيمة بن واكريم، مكلفة بمهمة بالمجلس.

كما أشار إلى أن الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تناقش عدة مواضيع كالحق في الصحة والحق في التمدرس وحرية التعبير والرأي والاتجار في البشر وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات.

حقوق

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان. أمس، بجنيف. في الحوار التفاعلي مع كل من فريق العمل المعني بمحاربة التمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة. والخبيرة المستقلة المعنية بالحقوق الثقافية التابعين لمجلس حقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمجلس. الذي يشارك كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في أشغال الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان (18 يونيو6- يوليوز 2012) بجنيف. أن فريق العمل والخبيرة المستقلة سيقدمان تقريرهما حول زيارتيهما للمغرب «الحقوق الثقافية : شتنبر 2011» و«محاربة التمييز ضد المرأة : من 13 إلى 20 فبراير 2012».

الـ INDH يحارب التمييز ضد المرأة بجنيف

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 21 و22 يونيو الجاري بجنيف، في الحوار التفاعلي مع كل من فريق العمل المعني بمحاربة التمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة، والخبيرة المستقلة المعنية بالحقوق الثقافية التابعين لمجلس حقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمجلس، الذي يشارك كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في أشغال الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان (18 يونيو-6 يوليوز 2012) بجنيف، أن فريق العمل والخبيرة المستقلة سيقدمان تقريرهما حول زيارتيهما للمغرب "الحقوق الثقافية : شتنبر 2011" و"محاربة التمييز ضد المرأة : من 13 إلى 20 فبراير 2012".

وأضاف البلاغ أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيكون ممثلا في الحوار بوفد يضم كلا من مريم خروز، عضو بالمجلس، ونعيمة بن واكريم، مكلفة بمهمة بالمجلس.

كما أشار إلى أن الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تناقش عدة مواضيع كالحق في الصحة والحق في التمدرس وحرية التعبير والرأي والاتجار في البشر وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات.

Genève

Participation du CNDH à la 20e session du Conseil des droits de l'Homme

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) participe, en sa qualité d'institution nationale de promotion et de protection des droits de l'Homme, aux travaux de la 20e session du Conseil des droits de l'Homme, qui a entamé ses travaux lundi à Genève.

More Sharing ServicesPartager Share on facebook Share on twitter Share on facebook_like

Le CNDH prendra part ainsi, jeudi et vendredi, aux dialogues interactifs avec le groupe de travail sur l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes dans la législation et dans la pratique, et avec l'experte indépendante dans le domaine des droits culturels. Ces deux procédures spéciales vont présenter les rapports de visite que leurs groupes de travail respectifs ont effectuée au Maroc, en septembre 2011 pour les droits culturels et du 13 au 20 février 2012 pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes. La délégation du Conseil national des droits de l'Homme est composée de Mmes Meriem Khrouz et Naïma Benwakrim, respectivement membre et chargée de mission au Conseil. Plusieurs thèmes seront débattus lors de cette 20e session des droits de l'Homme, notamment le droit à la santé et à l'éducation, la liberté d'expression et d'opinion, la traite des êtres humains et la liberté de la réunion pacifique et d'association.

اليزمي : «ليس هناك نموذج مثالي لهيأة المناصفة»

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أمس الخميس بالرباط، إن المجلس يتطلع من خلال إنجاز دراسات حول التجارب الدولية، إلى استخلاص دروس الممارسات الفضلى لهذه التجارب والاستئناس بها في بلورة سند مرجعي للمجالس والهيئات المنصوص عليها في الدستور المغربي، ومنها هيأة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

وأضاف اليزمي، في كلمة خلال افتتاح المناظرة الوطنية حول «المناصفة وعدم التمييز: أي سياسات عمومية»، التي ينظمها المجلس بشراكة مع وكالة الأمم المتحدة للمرأة، أن المجلس خلص في دراسته للتجارب الدولية الخاصة بالمؤسسات الشبيهة للهيأة التي تم تحليلها إلى عدم وجود نموذج مثالي في حد ذاته عدا وجود توجه عام نحو إحداث تلك الهيئات وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية من حيث الاختصاصات والمسؤوليات والتكوين وضمانات الاستقلال والتعددية، مشيرا إلى أن المجلس بصدد إعداد نقط مرجعية لإنجاز دراسات مثيلة حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وبعد أن ذكر بأن الدستور الجديد حدد مهمة هيأة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في السهر على احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أكد اليزمي أن تفعيل هذه الالتزامات يتطلب تحديدا دقيقا للتحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين، وأثرها على وضعيات النساء والفتيات، فضلا عن تقييم الأسس والمقاربات التي اعتمدت في بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال محاربة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال القيام بمسح للدراسات المنجزة في هذا الإطار.

وأبرز أن هذا اللقاء جاء تتويجا لنقاش طويل، انخرط فيه المجلس وبمواكبة خبراء وفعاليات وطنية، تمحور حول اختصاصات هيأة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ومهامها ووظائفها ونظام حكامتها بما ينسجم مع السياق المؤسساتي والسياسي والاجتماعي للمغرب، وطبقا لمقتضيات الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، مضيفا أن هذه المناظرة ستشكل مناسبة للفاعلين المعنيين للتداول بشأن هذه الهيأة والآليات التي يتعين وضعها لتقوية التوطين المجالي لها ولتحقيق الانسجام والتكامل بينها وبين المؤسسات الأخرى المتداخلة في مجال حقوق الإنسان ولتعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

اليازمي: لا يوجد مثال يحتذى ومن الضروري دسترة هيئتها

غياب الحقاوي يطغى على افتتاح المناظرة الوطنية حول «المناصفة»

■ الرباط- أخبار اليوم ■

خلف غياب بسيمة الحقاوي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، عن أشغال المناظرة الوطنية حول المناصفة وعدم التمييز التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى يومين بالرباط، جدلا كبيرا فسره بعض المراقبين بـ «موقف الوزيرة من قضية المناصفة»، وعمت تساؤلات كثيرة خلال الجلسة الافتتاحية للمناظرة التي انطلقت أشغالها، صباح أمس، بالرباط حول غياب الوزيرة التي كانت من المنتظر أن تلقي كلمتها مباشرة بعد كلمة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي، وفق محاور البرنامج التي تم توزيعه على الحاضرين.

وذكرت بعض المصادر أن «وزيرة التنمية اعتذرت في آخر لحظة عن الحضور»، فيما أكدت مصادر من وزارة التنمية الاجتماعية أن «بسيمة الحقاوي اعتذرت قبل يومين عن انعقاد المناظرة، واقترحت اسمين لتمثيلها». وأضافت المصادر ذاتها أن «المجلس الوطني رفض إلقاء كلمة باسم الوزارة بعد غياب الوزيرة»، وبالتالي فإن «مستشارة الوزيرة وممثلة أخرى عن مديرية المرأة بوزارة التنمية الاجتماعية حضرتا رمزيا إلى الأشغال».

إلى ذلك، قال إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن «المناظرة الوطنية حول المناصفة والتمييز تأتي في سياق إعمال مقتضيات الدستور الواردة في المادتين 19 و164، والمتعلقة بإحداث هيأة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز»، مضيفا أن «المجلس يسعى، طبقا لاختصاصاته، إلى المساهمة في تيسير المسار التشريعي الذي يروم إصدار قانون لتفعيل هيأة المناصفة». وأكد أن المجلس «قام بإنجاز دراسات حول التجارب الدولية فيما يخص الهيئات والمجالس الاستشارية الشبيهة لتلك المنصوص عليها في الدستور، وعلى رأسها هيأة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة». كما أنه «بصدد إعداد نقط مرجعية لإنجاز دراسات مثيلة حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية».

ويتطلع المجلس من خلال ذلك، حسب اليازمي، إلى «استخلاص دروس هذه التجارب، والاستئناس بها في بلورة سند مرجعي لهذه الهيئات والمجالس، من حيث مهامها، وتشكيلها وبنيتها التنظيمية، بما يضمن فعالياتها في أداء الأدوار التي حددها الدستور المغربي».

واعتبر اليازمي أن «نتائج الدراسات، التي قام بها المجلس، تؤكد أهمية دسترة الهيأة المكلفة بالمناصفة من أجل إضفاء طابع الاستقلالية عليها، إذ يكون بمقدورها القيام بالواجبات والمهام المخولة لها بموجب القانون». وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الدراسات التي قام بها المجلس خلصت أيضا إلى «عدم وجود نموذج مثالي في حد ذاته، عدا توجه عام نحو إحداث هذه الهيئات وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية من حيث الاختصاصات والمسؤوليات والتكوين وضمانات الاستقلالية والتعددية، بما يعني استنادها على قواعد قانونية، وتمتعها بالاستقلالية، وارتكازها في مهمتها على مناهضة التمييز المباشر وغير المباشر»، مشيرا إلى أن «تفعيل الالتزامات المرتبطة بمناهضة التمييز يتطلب تحديدا دقيقا للتحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين، ولأثرها على وضعيات وظروف النساء والفتيات»، إضافة إلى «تقييم الأسس والمقاربات التي اعتمدت في بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال محاربة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال إجراء مسح للدراسات القائمة في هذا الصدد».

الحقاوي تقاطع مناظرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المناصفة

مكتب الجريدة. الرباط

قاطعت بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والمرأة والتضامن والتنمية الاجتماعية، أشغال المناظرة الوطنية حول المناصفة وعدم التمييز، المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي انطلقت أشغالها بالرباط، يوم أمس.

وقد وجدت ربيعة الناصري، عضوة المجلس، التي ترأست الجلسة الافتتاحية، نفسها، محرجة، وهي تعلن غياب الوزيرة، عن هذه الجلسة، رغم أنها متضمنة في البرنامج الموزع على المشاركين، بعد اتفاق بسيمة الحقاوي، مع المجلس. ولم ترسل الوزيرة أي اعتذار، مما جعل المشاركين يستغربون لهذا السلوك، خاصة وأن عددا منهم اعتبر أن مقاطعة المناظرة، التي تمتد على مدى يومين، في موضوع يهم قضية المناصفة ومحاربة التمييز، وتنزيل الدستور، موقف سلبي من المطالب التي تنادي بها النساء ومختلف الفاعلين الحقوقيين والسياسيين، من أجل المساواة.

وتنتمي الحقاوي إلى حزب العدالة والتنمية، الذي وقف باستمرار ضد المساواة بين الجنسين، وقد «تولى» الوزارة المذكورة، في تناقض واضح بين ما نص عليه الدستور، والتوجهات السياسية التي سارت فيها الوزيرة، حسب التعليقات التي راجت بين المشاركين في الجلسة الافتتاحية للمناظرة.

وواصلت المناظرة أشغالها، بمشاركة باحثات وحقوقيات، واللواتي انطلقن في عروض ومناقشات حول مواضيع هامة مثل «عدم مساواة النوع الاجتماعي: ثوابت ومتغيرات»، «منظومة القيم وضرورة المساواة»، «تحليل السياسات العمومية على ضوء الحقوق الأساسية»، «ميثاق للحقوق والحريات»، وموضوعات اخرى تهم وضع وصلاحيات مجلس المناصفة ومناهضة التمييز...

وتجدر الإشارة إلى أن الوزيرة، الوحيدة في حكومة بنكيران، منذ توليها لهذه الحقيبة، حاولت الالتفاف على البرنامج الموقع مع الإتحاد الأوروبي، بخصوص النهوض بالإنصاف والمساواة، والذي تصل قيمته الإجمالية إلى 45 مليون يورو، تستفيد منه خزينة الدولة المغربية.

Assises nationales de la parité

Pour une véritable mise en œuvre de l'APALD

L'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discriminations (APALD), nouveau mécanisme prévu par la Constitution en matière de consolidation des droits humais, tels qu'ils sont universellement reconnus, a été au centre des Assises nationales organisées, jeudi à Rabat; à l'initiative du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et de l'ONU-Femmes.

Cette rencontre, intitulée «Assises nationales de la parité et de la non discrimination : quelles politiques publiques» a été marquée par l'absence de Mme Bassima Hakkaoui, ministre de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement sociale, qui devait présenter une intervention à cette occasion. Ouvrant cette manifestation, le président du CNDH, Driss Yazami a indiqué que le conseil a initié ce débat, avec le soutien de l'ONU-Femmes, une entité des Nations unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes, dans le but de contribuer à l'harmonisation des textes concernant le statut, les mandats, les missions et les fonctions de l'APALD et à enrichir la réflexion sur les droits de l'homme au Maroc. Concrètement, le CNDH, a-t-il dit, a procédé à la réalisation d'une étude sur les expériences internationales en matière d'institutionnalisation de la lutte contre toutes les formes de discrimination et ce dans le but ultime d'aider à l'élaboration de la loi relative à la mise en œuvre de l'APALD, telle que prévu par les articles 19 et 164 de la Constitution marocaine.

(Ph : Redouane Moussa)

M.T

(Suite en P.2)

Assises nationales de la parité

Pour une véritable mise en œuvre de l'APALD

(Suite de la page 1)

Selon M. El Yazami, il n'y a pas de modèle-type pour la mise en place d'une telle institution spécialisée, mais seulement des principes généraux, comme le prévoit d'ailleurs la Constitution dans son article 19 qui stipule que l'APALD veille au respect des droits et libertés civiles, politiques, économiques, sociales, culturelles et environnementales.

Il a précisé de même que le CNDH a mis en œuvre tout un programme devant lui permettre d'accompagner la mise en place de tous les mécanismes prévus en matière des droits de l'homme par la Constitution en procédant à la réalisation d'études sur les expériences internationales concernant les instances et les conseils consultatifs similaires à ceux prévus au Maroc dont le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance, le Conseil consultatif de la jeunesse et de l'action associative et le Conseil national des langues et de la culture marocaine.

Participent à ces assises de deux jours des experts représentant des institutions nationales et la société civile, des académiciens et des personnes ressources pour débattre ensemble diverses questions concernant notamment les principales mutations au sein de la société marocaine, les moyens de traduire les engagements constitutionnels en matière de parité et de non discrimination dans les législations et les politiques publiques ainsi que la vision et les mécanismes à mettre en place pour la mise en œuvre de l'APALD.

M'Barek TAFSI

أقامها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولم تحضرها بسيمة حقاوي

مناظرة وطنية حول إحداث هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز

فنن العفاني

أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح أمس الخميس بالرباط نقاشا وطنيا يرنو نحو إيجاد المقاربة الكفيلة بإعمال مقتضيات الدستور في الجانب المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز واللتين تنص عليهما المادتان 19و164، إذ أكد ادريس اليازمي رئيس المجلس في مناظرة وطنية تخلفت عنها بسيمة حقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بالرغم من وجود اسمها ضمن لائحة الشخصيات التي يتضمنها برنامج اللقاء، ولم يحضرها بشكل رسمي أي ممثل عن الوزارة، (أكد) أن المجلس يسعى من خلال مبادرة تنظيم هذه المناظرة إلى المساهمة في تيسير المسار التشريعي الذي يروم إصدار قانون لتفعيل هيئة المناصفة بل ومواكبة مختلف الفاعلين الاجتماعيين في تفعيل مقتضيات الدستور.

وقال اليازمي في افتتاح هذه المناظرة التي تمتد أشغالها على مدى يومين، بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان «يحرص على أن يلعب دورا تعبويا لمختلف الفاعلين المعنيين للانخراط الجدي والمساهمة المواطنة في الورش الوطني المتعلق بتفعيل مقتضيات الدستور وذلك بمساهمة السلطتين التنفيذية والتشريعية وهيئات المجتمع المدني».

هذا وشدد المتحدث الذي على ما يبدو أنه تعمد التذكير بروح ومضامين المسار الإصلاحي الذي اختاره المغرب، حيث أكد على أن الإصلاح الدستوري لفاتح يوليوز 2011 أعاد التأكيد على اختيار المغرب الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة الحق والقانون المرتكزة على الديمقراطية والحداثة، وعلى التزامه بالتشبث بالمبادئ والحقوق والالتزامات المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

وأبرز أن الدستور المغربي قد حدد مهمة هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في السهر على احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لكن تفعيل هذه الالتزامات، يتطلب تحديدا دقيقا للتحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين، ولأثرها على وضعيات وظروف النساء والفتيات، إضافة إلى تقييم الأسس والمقاربات التي اعتمدت في بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال محاربة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين.

تتمة ص 2

أقامها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولم تحضرها بسيمة حقاوي

مناظرة وطنية حول إحداث هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز

فنن العفاني

أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح أمس الخميس بالرباط نقاشا وطنيا يرنو نحو إيجاد المقاربة الكفيلة بإعمال مقتضيات الدستور في الجانب المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز واللتين تنص عليهما المادتان 19و164، إذ أكد ادريس اليازمي رئيس المجلس في مناظرة وطنية تخلفت عنها بسيمة حقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بالرغم من وجود اسمها ضمن لائحة الشخصيات التي يتضمنها برنامج اللقاء، ولم يحضرها بشكل رسمي أي ممثل عن الوزارة، (أكد) أن المجلس يسعى من خلال مبادرة تنظيم هذه المناظرة إلى المساهمة في تيسير المسار التشريعي الذي يروم إصدار قانون لتفعيل هيئة المناصفة بل ومواكبة مختلف الفاعلين الاجتماعيين في تفعيل مقتضيات الدستور.

وقال اليازمي في افتتاح هذه المناظرة التي تمتد أشغالها على مدى يومين، بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان «يحرص على أن يلعب دورا تعبويا لمختلف الفاعلين المعنيين للانخراط الجدي والمساهمة المواطنة في الورش الوطني المتعلق بتفعيل مقتضيات الدستور وذلك بمساهمة السلطتين التنفيذية والتشريعية وهيئات المجتمع المدني».

هذا وشدد المتحدث الذي على ما يبدو أنه تعمد التذكير بروح ومضامين المسار الإصلاحي الذي اختاره المغرب، حيث أكد على أن الإصلاح الدستوري لفاتح يوليوز 2011 أعاد التأكيد على اختيار المغرب الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة الحق والقانون المرتكزة على الديمقراطية والحداثة، وعلى التزامه بالتشبث بالمبادئ والحقوق والالتزامات المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

وأبرز أن الدستور المغربي قد حدد مهمة هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في السهر على احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لكن تفعيل هذه الالتزامات، يتطلب تحديدا دقيقا للتحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين، ولأثرها على وضعيات وظروف النساء والفتيات، إضافة إلى تقييم الأسس والمقاربات التي اعتمدت في بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال محاربة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين.

تتمة ص 2

مناظرة وطنية حول إحداث هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز

تابع ص 1

وأشار إلى المضامين التي حملتها المادتين 19 و164 من الدستور والتي تنص على إحداث «هيئة للمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز» وحددتا مهمتها على الخصوص في السهر على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في المادة 19، وفتح أمام الهيئة الجديدة مجالا واسعا لممارسة مهامها، غير أنه ترك الأمر للنص القانوني لتحديدها بدقة أكبر، وتحديد مجال تدخلها، وكذا علاقتها مع غيرها من الآليات المؤسساتية القائمة الخاصة بحقوق الإنسان.

وذكر في هذا الصدد بالدراسات التي أعدها والتي قارب فيها تجارب دولية فيما يخص الهيئات والمجالس الاستشارية الشبيهة لتلك التي يتضمنها دستور يوليوز 2011، بما فيها هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة»، معلنا أن المجلس بصدد إعداد نقط مرجعية لإنجاز دراسات مثيلة حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

هذا وكشف على أن الهدف وراء القيام بمختلف تلك الدراسات يتمحور بالأساس في العمل على بلورة سند مرجعي لتلك الهيئات والمجالس من حيث مهامها وتشكيلتها وبنيتها التنظيمية بما يضمن فعاليتها في أداء الأدوار التي حددها لها الدستور المغربي واقتراحها للنقاش والتداول بين الفاعلين الاجتماعيين المعنيين لتسهيل مهام المشرع في إعداد القوانين المؤسسة لها.

وأفاد اليازمي أن مختلف التجارب الدولية التي قاربتها دراسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمؤسسات الشبيهة لهيئة المناصفة خلصت إلى عدم وجود نموذج مثالي في حد ذاته، عدا توجه عام نحو إحداث هذه الهيئات وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية من حيث الاختصاصات والمسؤوليات والتكوين وضمانات الاستقلال والتعددية، بما يعني استنادها على قواعد قانونية، وتمتعها بالاستقلالية، وارتكازها في مهمتها على مناهضة التمييز المباشر وغير المباشر، واشتمال وظائفها على شقي النهوض بالمساواة والحماية إلى جانب الوظائف شبه القضائية. إضافة إلى ارتكازها على مبادئ التسيير الملتزم بالحكامة الجيدة والقرب من المواطنين والمواطنات، وانفتاحها على شراكات إستراتيجية وناجعة.

ومن جانب آخر، اعتبر مراقبون غياب وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بسيمة حقاوي إن لم نقل مقاطعتها لهذه المناظرة الوطنية التي حضرها كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شكيب بنموسى، ورئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري أمينة لمريني، وعدد من المسؤولين وممثلو هيئات منظمة الأمم المتحدة بالمغرب، ومجموعة من الدبلوماسيين والخبراء وفعاليات الحركة النسائية، (اعتبروا) أنه ينم على أن العلاقة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوزراء المنتمين لحزب العدالة والتنمية ليست على ما يرام.

واستدلوا في ذلك على أن هذا الغياب ليس الأول من نوعه، إذ سبق أن سجله وزير العدل والحريات مصطفى الرميد خلال شهر مارس الماضي بعدم حضوره للندوة الدولية التي نظمها المجلس بالرباط حول «إصلاح السلطة القضائية»، وأبرزوا أن الأمر بات يتطلب الإفصاح عن موقف صريح حتى يتبين الرأي العام نوع العلاقة التي باتت تحكم مؤسسة وطنية بأحد مكونات الحكومة.

الحقاوي تغيب عن المناظرة الوطنية حول المناصفة وعدم التمييز

النساء غضبن من غياب الوزيرة والصقلي قالت إن ما وصل إليه المغرب ثمرة 40 سنة من النضال

غابت بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية عن حضور أشغال المناظرة الوطنية حول "المناصفة وعدم التمييز أي سياسات عمومية؟"، التي انطلقت أمس الخميس، وينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى يومين بشراكة مع وكالة الأمم المتحدة للمرأة. مما خلق نوعا من الغضب لدى الفعاليات النسائية بسبب غياب الوزيرة الوحيدة الرمز في حكومة بنكيران، في حين حضرت نزهة الصقلي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سابقا، التي قالت إن "ما وصلنا إليه اليوم هو ثمرة 40 سنة من النضال رفقة رفيقات المسار النضالي لتتبوأ المرأة المغربية مكانتها، فيما اقتصر حضور الوزارة على ممثلة عن ديوان الوزيرة، كما تغيب الاتحاد العام لمقاولات المغرب رغم الاستدعاءات الموجهة له و إدراج اسمه في برنامج المناظرة الذي يختتم يومه الجمعة.

وجاء تنظيم هذه المناظرة الوطنية حول المناصفة وعدم التمييز من أجل إطلاق التفكير في ورش أعمال مقتضيات الدستور الحالي في الشق المتعلق بتخويل تفعيل الحقوق والحريات المتضمنة في المادة 19 منه، باعتبار أن هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز فتح لها مجالا واسعا من حيث الاختصاصات وترك للقانون إمكانية تحديد ميدان تدخلها وحدود علاقاتها مع الآليات المؤسساتية الموجودة ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وسبق أن تم إعداد دراسة حول التجارب الدولية في مجال ماسسة محاربة التمييز، وذلك بهدف تسيير المسلسل التشريعي الخاص بإصدار قانون هيئة المناصفة ومحاربة أشكال التمييز المحدثة بموجب المادتين 19 و164 من الدستور.

من جهته، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، إن المجلس يتطلع من خلال إنجاز دراسات حول التجارب الدولية المتعلقة بالهيئات والمجالس الاستشارية، إلى استخلاص دروس الممارسات الفضلى لهذه التجارب والاستئناس بها في بلورة سند مرجعي للمجالس والهيئات المنصوص عليها في الدستور المغربي. ومنها هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، وأضاف اليزمي، في كلمته أن المجلس خلص في دراسته للتجارب الدولية الخاصة بالمؤسسات الشبيهة للهيئة التي تم تحليلها إلى عدم وجود نموذج مثالي في حد ذاته عدا وجود توجه عام نحو أحداث تلك الهيئات وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية من حيث الاختصاصات والمسؤوليات والتكوين وضمانات الاستقلال والتعددية. مشيرا إلى أن المجلس بصدد إعداد نقط مرجعية لإنجاز دراسات مثيلة حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وبعد أن ذكر بأن الدستور الجديد حدد مهمة هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في السهر على احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تفعيل هذه الالتزامات يتطلب تحديدا دقيقا للتحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين وأثرها على وضعيات النساء والفتيات. فضلا عن تقييم الأسس والمقاربات التي اعتمدت في بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال محاربة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال القيام بمسح للدراسات المنجزة في هذا الإطار، وأبرز أن هذا اللقاء جاء نتويجا لنقاش طويل، انخرط فيه المجلس وبمواكبة خبراء وفعاليات وطنية. تمحور حول اختصاصات هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ومهامها ووظائفها ونظام حكامتها بما ينسجم مع السياق المؤسساتي والسياسي والاجتماعي للمغرب وطبقا لمقتضيات الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة. مضيفا أن هذه المناظرة ستشكل مناسبة للفاعلين المعنيين للتداول بشأن هذه الهيئة والآليات التي يتعين وضعها لتقوية التوطين المجالي لها ولتحقيق الانسجام والتكامل بينها وبين المؤسسات الأخرى المتداخلة في مجال حقوق الإنسان ولتعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

يشار إلى أن أشغال هذه المناظرة، التي يشارك فيها ممثلو مجموعة من المؤسسات الوطنية والخبراء السياسيين وفعاليات المجتمع المدني وأكاديميين، ستعالج مجموعة من المواضيع من ضمنها "التحولات الرئيسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين، وأثرها على وضعية النساء وظروف النساء والفتيات" و"كيف يمكن ترجمة الالتزامات الدستورية في مجال المناصفة ومحاربة التمييز في التشريعات والسياسات العمومية" و"الأسس والمقاربات الرئيسية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال مكافحة التمييز وتعزيز المساواة بين النساء والرجال".

وسيتم التطرق إلى مواضيع أخرى من قبيل "إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز" و"التكامل بين الهيئة المكلفة بالمناصفة وبين المؤسسات الأخرى المتدخلة في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعية".

ويتضمن برنامج هذه المناظرة التي تنظم على مدى يومين، ثلاث جلسات عمومية، تهم "التمييز على أساس النوع بالمغرب: المحددات والحقائق الجديدة" و"تحليل السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان" و"هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز: أرضية الأعمال".

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كان قد بادر، طبقا لمهامه واختصاصاته، إلى إطلاق التفكير حول هذا الورش، مساهمة منه في الحوار العمومي الضروري لإرساء آليات حماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور الجديد وخصوصا هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز (الفصلين 19 و164). كما قدم في مارس الماضي دراسة حول التجارب الدولية في مجال ماسسة محاربة التمييز والتي تقدم مجموعة من السيناريوهات حول إحداث هذه الهيئة والمهام المنوطة بها.

واستهدفت هذه التظاهرة محاولة جمع السياسي والأكاديمي والفاعل الجمعوي من أجل التناظر وتبادل الرأي فيما يخص الإشكالات والقضايا ذات الارتباط بالتحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي وأثرها على وضعية النساء والفتيات. كما تبحث هذه المناظرة سبل وكيفيات تنزيل الالتزامات الدستورية فيما يتعلق بالمناصفة ومحاربة التمييز في التشريع والسياسات العمومية.

■ لكبير بن لكريم

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Parité, en attendant la loi organique...

● Les Assises nationales de la parité et de la non-discrimination ont ouvert leurs travaux hier à Rabat ● En prélude à la mise en place de l'instance prévue par la Constitution, le CNDH se concerte avec la société civile et les partis politiques ● D'ici à ce que la loi organique soit votée, le débat est ouvert

PAR **ABOUBACAR YACOUBA BARMA**

Le Maroc va-t-il opter pour le modèle sud-africain en matière de parité et de non-discrimination ? Rien n'est sûr à l'heure actuelle, où le gouvernement n'a pas encore donné de visibilité sur le scénario de la mise en place de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discriminations (APALD). Cependant, l'expérience sud-africaine apparaît comme la piste la plus sérieuse sur laquelle planche le Conseil national des droits de l'homme (CNDH). L'institution que préside Driss El Yazami s'est, en effet, penchée sur la question au lendemain de l'adoption de la dernière Constitution, préparant ainsi le terrain à la future loi organique qui viendra donner le coup d'envoi de la mise en place de l'APALD. C'est en ce sens et en vue d'ouvrir les débats avec la société civile et les partis politiques, que le CNDH a organisé, hier à Rabat, les premières Assises nationales de la parité et de la non-discrimination. La rencontre qui a vu la participation des représentants des institutions nationales, des partis politiques et de la société civile ainsi que de plusieurs experts et universitaires, sera axée autour de plusieurs problématiques relatives à la question de la parité. Il s'agit, notamment, des principales mutations de la société marocaine durant les dernières décennies et leurs impacts sur les statuts et conditions des femmes, les fondements et approches pour l'élaboration des politiques publiques dans le domaine de la lutte contre les discriminations et de la promotion de la parité ainsi que de la mise en œuvre de l'APALD. L'un des aspects qui a retenu le plus l'attention des participants, a été la question de la complémentarité entre l'APALD et les autres institutions intervenant dans le domaine des droits de l'Homme, de la promotion de l'égalité et de la justice sociale.

Modèle sud-africain

«*Le CNDH a initié une réflexion visant à contribuer au débat public nécessaire au processus de mise en place des mécanismes de promotion des droits de l'homme stipulés par la nouvelle Constitution*», a indiqué Driss El Yazami à l'ouverture des travaux qui dureront deux jours. Le président du CNDH a, entre autres, cité le cas de l'APALD, qui en vertu des articles 164 de la Constitution aura pour principales attributions, de veiller au respect des droits et des libertés prévues à l'article 19 de la même loi fondamentale. L'objectif principal de la rencontre est d'ailleurs orienté sur ce point, celui d'une plateforme pour sa mise en œuvre. Le CNDH a réalisé, à cet effet, une étude de référence, explicitant les missions de l'APALD, présentant les expériences internationales en la matière et proposant des scenarii pour son établissement. L'étude qui s'inscrit en droite ligne des prérogatives du Conseil, est destinée selon le CNDH, «*à préparer les conditions d'un débat national sur la mise en œuvre des dispositions de la Constitution et à mobiliser l'ensemble des acteurs concernés par ce grand chantier national*». C'est ainsi qu'avec l'appui de l'organisme spécialisé de l'ONU pour la promotion de la femme, le CNDH s'est basé sur les bonnes pratiques internationales en matière de lutte contre la discrimination et est parvenu à élaborer un référentiel pour l'APALD. Qu'il s'agisse des prérogatives, de la question de son mandat ou de la composition de la structure organisationnelle de l'institution, le CNDH a analysé les ébauches de pistes de réflexion, «*dans la perspective d'introduire et de faciliter le processus législatif visant la promulgation de la loi pour la mise en œuvre de l'APALD*». Des différents modèles qui ont retenu le plus l'attention des experts du CNDH et des acteurs concernés sollicités, il apparaît que c'est le modèle sud-africain qui semble le plus convenir aux objectifs que s'est fixé le Maroc. La balle est donc désormais dans le cas du gouvernement à qui incombe, constitutionnellement, le soin de donner le coup d'envoi du processus pour la mise en place de l'APALD. Les organisations non gouvernementales, principalement la société civile féministe, attendent de pied ferme la proposition des autorités, qui pourra enfin permettre de s'assurer du respect de la parité prévue par la Constitution. «*Jusque-là, nous sommes en porte-à-faux avec la Constitution et il est temps que l'on dispose d'une institution qui rappellera au gouvernement ses obligations en matière de parité*» nous a confié un participant membre du «Printemps pour la dignité», une coalition d'ONG marocaines très actives dans la promotion des droits de la femme. Pour lui le mauvais signal donné par le gouvernement, à travers la composition du gouvernement, qui ne comprend qu'une seule femme, et la faible présence de ces dernières dans la haute instance du dialogue national sur la réforme de la Justice, ne plaide pas en faveur de Benkirane et de son équipe. Un mauvais signal que le CNDH tente de corriger en ouvrant le débat.

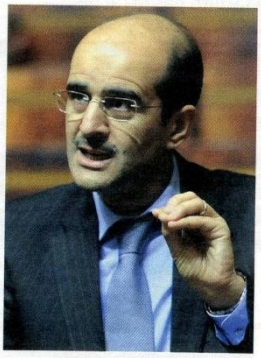

La balle est donc désormais dans le cas du gouvernement à qui incombe, constitutionnellement, le soin de donner le coup d'envoi du processus pour la mise en place de l'APALD.

En bref

47.992 travailleurs marocains assurés en Catalogne

Le nombre de travailleurs marocains affiliés à la sécurité sociale en Catalogne (nord-est de l'Espagne) a atteint, jusqu'à fin mai, 47.992 personnes, annonce-t-on jeudi de source officielle espagnole. Les travailleurs marocains venaient en tête des contingents extracommunautaires inscrits en mai à la sécurité sociale espagnole dans cette région autonome avec une hausse considérable de 1.483 affiliés par rapport au mois précédent, a indiqué le ministère espagnol de l'Emploi et de la Sécurité sociale sur son site internet. Le contingent chinois occupait la seconde place, loin derrière les Marocains, avec 23.065 affiliés, talonné par les travailleurs équatoriens avec 22.185 adhérents, a ajouté le ministère espagnol, précisant que le nombre total des étrangers inscrits à la sécurité sociale en Catalogne s'est établi à 382.930 contre 375.063 en avril.

Mobilisation européenne pour l'immigration illégale

La phase finale d'un programme européen doté de 15 millions d'euros, destiné à lutter contre l'immigration illégale dans 16 pays africains, dont le Maroc, a été présentée jeudi à Rabat. Ce programme est important pour l'Union européenne (UE), parce que ça démontre que «*nous sommes intéressés pour faire un lien entre la migration et le développement économique*», a souligné aux médias, l'Ambassadeur chef de la Délégation de l'UE au Maroc, Eneko Landaburu. «*Nous avons appuyé, jusqu'à aujourd'hui, un certain nombre de projets dans le monde arabe, dont six au Maroc, qui permettent par une mobilisation de fonds de faire des projets qui luttent contre l'immigration illégale*», a-t-il expliqué, précisant que «*plus d'un million d'euros sera débloqué et dépensé au Maroc*» dans ce sens. Le responsable européen a cité, à cet égard, l'exemple d'un projet d'aide au profit des femmes dans la région de Béni Mellal, qui a permis la création d'une coopérative de développement agricole avec le soutien d'immigrés marocains résidant en Europe.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسعى إلى بلورة سند مرجعي للهيئات المنصوص عليها في الدستور المغربي..

قال، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس في الرباط، إن المجلس يتطلع من خلال انجاز دراسات حول التجارب الدولية المتعلقة بالهيئات والمجالس الاستشارية، إلى استخلاص دروس الممارسات الفضلى لهذه التجارب والاستئناس بها في بلورة سند مرجعي للمجالس والهيئات المنصوص عليها في الدستور المغربي، ومنها هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

وأضاف اليزمي، في كلمة خلال افتتاح المناظرة الوطنية حول المناصفة وعدم التمييز: أي سياسات عمومية "، التي ينظمها المجلس بشراكة مع وكالة الأمم المتحدة للمرأة، أن المجلس خلص في دراسته للتجارب الدولية الخاصة بالمؤسسات الشبيهة للهيئة التي تم تحليلها إلى عدم وجود نموذج مثالي في حد ذاته عدا وجود توجه عام نحو إحداث تلك الهيئات وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية من حيث الاختصاصات والمسؤوليات والتكوين وضمانات الاستقلال والتعددية، مشيرا إلى أن المجلس بصدد إعداد نقط مرجعية لإنجاز دراسات مثيلة حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية .

وبعد أن ذكر بأن الدستور الجديد حدد مهمة هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في السهر على احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تفعيل هذه الالتزامات يتطلب تحديدا دقيقا للتحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين وأثرها على وضعيات النساء والفتيات، فضلا عن تقييم الأسس والمقاربات التي اعتمدت في بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال محاربة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال القيام بمسح للدراسات المنجزة في هذا الإطار.

وأبرز أن هذا اللقاء جاء تتويجا لنقاش طويل ، انخرط فيه المجلس وبمواكبة خبراء وفعاليات وطنية، تمحور حول اختصاصات هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ومهامها ووظائفها ونظام حكامتها بما ينسجم مع السياق المؤسساتي والسياسي والاجتماعي للمغرب وطبقا لمقتضيات الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، مضيفا أن هذه المناظرة ستشكل مناسبة للفاعلين المعنيين للتداول بشأن هذه الهيئة والآليات التي يتعين وضعها لتقوية التوطين المحالي لها ولتحقيق الانسجام والتكامل بينها وبين المؤسسات الأخرى المتداخلة في مجال حقوق الإنسان ولتعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

مجلس حقوق الإنسان ينظم بالرباط ندوة بشأن المناصفة وعدم التمييز

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي ، اليوم الخميس بالرباط، إن المجلس يتطلع من خلال انجاز دراسات حول التجارب الدولية المتعلقة بالهيئات والمجالس الاستشارية، إلى استخلاص دروس الممارسات الفضلى لهذه التجارب والاستئناس بها في بلورة سند مرجعي للمجالس والهيئات المنصوص عليها في الدستور المغربي، ومنها هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

وأضاف اليزمي، في كلمة خلال افتتاح المناظرة الوطنية حول" المناصفة وعدم التمييز: أي سياسات عمومية "، التي ينظمها المجلس بشراكة مع وكالة الأمم المتحدة للمرأة، أن المجلس خلص في دراسته للتجارب الدولية الخاصة بالمؤسسات الشبيهة للهيئة التي تم تحليلها إلى عدم وجود نموذج مثالي في حد ذاته عدا وجود توجه عام نحو إحداث تلك الهيئات وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية من حيث الاختصاصات والمسؤوليات والتكوين وضمانات الاستقلال والتعددية، وفق وكالة الأنباء المغربية.

وأشار إلى أن المجلس بصدد إعداد نقط مرجعية لانجاز دراسات مثيلة حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية .

وبعد أن ذكر بأن الدستور الجديد حدد مهمة هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في السهر على احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تفعيل هذه الالتزامات يتطلب تحديدا دقيقا للتحولات الاساسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين وأثرها على وضعيات النساء والفتيات، فضلا عن تقييم الأسس والمقاربات التي اعتمدت في بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال محاربة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال القيام بمسح للدراسات المنجزة في هذا الإطار.

يشار الى أن أشغال هذه المناظرة، التي يشارك فيها ممثلو مجموعة من المؤسسات الوطنية والخبراء السياسيين وفعاليات المجتمع المدني وأكاديميين ، ستعالج مجموعة من المواضيع من ضمنها، " التحولات الرئيسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين ، وأثرها على وضعية وظروف النساء والفتيات"، و" كيف يمكن ترجمة الالتزامات الدستورية في مجال المناصفة ومحاربة التمييز في التشريعات والسياسات العمومية "و" الاسس والمقاربات الرئيسية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال مكافحة التمييز وتعزيز المساواة بين النساء والرجال ".

"الحقاوي" تقاطع المناظرة الوطنية لـــ "CNDHحول "المناصفة" ومصدر مقرب من "الصبار" يقول لـــ"زنقة 20" غياب "الحقاوي" دليل على مواقف حزبها من "المناصفة"

زنقة 20

تلقى المجلس الوطني لحقوق الانسان صفعة قوية حينما تفاجئ بغياب وزيرة "بنكيران" في التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن "بسيمة الحقاوي" في افتتاح المناظرة الوطنية حول "المناصفة" بالرباط.

وقالت مصادر مقربة من "محمد الصبار" الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان لموقع زنقة 20 بان غياب "الحقاوي" دليل على "المواقف التي عبر عنها حزب العدالة والتنمية فيما يخص المناصفة والتي أكدتها الحقاوي في اكثر من مرة، مما يطرح اكثر من علامة استفهام حول التزامات حكومة بنكيران بالتطبيق السليم لمضامين الدستور وخاصة المادتين 19, 164".

Rencontre sur le quartier Hay Mohammedi

Nécessité de sauvegarder les espaces historiques

Le quartier de Hay Mohammedi à Casablanca abonde de nombreux espaces historiques, architecturaux et culturels à sauvegarder en vue de préserver la mémoire commune, ont souligné, mercredi, des acteurs associatifs et des droits de l'Homme.

Ces espaces représentent une tranche de la mémoire vive qu'il faut préserver dans le cadre du programme de réparation communautaire, ont-ils indiqué lors d'une rencontre dédiée à la présentation des résultats du projet "Traces d'espaces, Histoire, mémoire et patrimoines du Hay Mohammedi".

Ces espaces englobent, entre autres, les Carrières centrales, l'ex Usine "Chabbou" ou Lafarge, les abattoirs, l'ex centre de détention Derb Moulay Chérif, Dar El Alia (Immeuble bloc Riad), ex école Esssaadiyine, cinémas Chérif et Saada, Fontaine Chama et caserne de la Jonquière.

Ce projet, réalisé par l'Association Casa-mémoire dans le cadre de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER) dans leur volet réparation communautaire, vise à réhabiliter et à préserver la mémoire de cette partie de Casablanca et à améliorer son image par une meilleure connaissance de son passé et de son vécu, ainsi que sa transmission aux générations futures.

Il porte aussi sur la vulgarisation de la richesse patrimoniale et historique de ce quartier mythique en fournissant des supports pédagogiques et didactiques pour rendre l'histoire plus accessible, à travers notamment la mise en place d'une signalétique urbaine, la [illegible] d'une carte et d'une monographie sur le quartier. Cette rencontre comprend notamment la présentation de l'ouvrage du chercheur Najib Taki "Aspects de la mémoire des carrières centrales de Hay Mohammedi au XXème siècle" a déclaré à la MAP Abderrahim Kassou, membre de l'Association Casa-mémoire.

Cet ouvrage consiste en une monographie historique en trois parties traitant des Carrières centrales lors de la période du protectorat, le mouvement de la résistance et l'ex centre de détention Derb Moulay Chérif, a-t-il rappelé, notant qu'il figure parmi les publications du projet réalisé en partenariat avec l'Association Initiative urbaine et le Forum Saada et avec l'appui du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), de la Fondation CDG et de l'Union européenne.

La présentation des résultats du projet a été suivie par la diffusion du film "7 histoires et demie", un documentaire sur le quartier Hay Mohammedi qui a pour objectif de favoriser le processus de réconciliation nationale et d'œuvrer à la réhabilitation et à la préservation active de la mémoire du quartier.

Ce programme de réparation communautaire, lancé en 2007, est destiné aux régions et communautés ayant souffert collectivement, de manière directe ou indirecte, des violations des droits de l'Homme perpétrées dans le passé.

Il a pour objectif de développer des projets visant le renforcement des capacités des acteurs locaux, la préservation de la mémoire et l'instauration de la gouvernance locale.

MAP

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

الدار البيضاء

إجماع على حفظ الذاكرة المشتركة لمنطقة الحي المحمدي

أكد مشاركون جمعويون وحقوقيون في لقاء، نظم أول أمس الأربعاء بالدار البيضاء، أن الحي المحمدي يزخر بعدد من الفضاءات التاريخية والمعمارية والثقافية التي ينبغي حمايتها حفظا للذاكرة الجماعية لهذا الحي.

وأضاف المتدخلون في هذا اللقاء، الذي تم خلاله تقديم نتائج مشروع "آثار الفضاءات، تاريخ وذاكرة الحي المحمدي"، أن هذه الفضاءات تشكل جزءا من الذاكرة الحية للمغاربة بشكل عام ولساكنة الحي بشكل خاص، مبرزا أن هذه الفضاءات تتوزع على عدد من مناطق الحي المحمدي ككاريان سنطرال، ومعمل "الشابو"، و"البوطوار"، ومعتقل درب مولاي الشريف والدار العالية ومدرسة السعديين وسينما شريف وأعوينة شامة وقشلة جانكير وسينما السعادة.

وأبرزوا أن مشروع "آثار فضاءات الحي المحمدي، تاريخ وذاكرة"، الذي تنجزه جمعية الدار البيضاء الذاكرة (كازا ميموار) في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، يسعى إلى إعادة الاعتبار لذاكرة هذا الحي البيضاوي العريق، والاعتراف بفضاء كريان سنطرال الحي المحمدي، وبشرائحه الاجتماعية وما يزخر به من معالم تاريخية واجتماعية وسياسية وثقافية.

وقال عبد الرحيم قاسو، عضو جمعية "الدار البيضاء الذاكرة"، إن هذه التظاهرة تشمل تقديم معالم من ذاكرة وتراث الحي المحمدي من خلال كتاب "جوانب من ذاكرة كريان سنطرال الحي المحمدي بالدار البيضاء في القرن العشرين"، الذي قام بإعداده الباحث نجيب التقي، مشيرا إلى أن هذا الكتاب يندرج في إطار مشروع "آثار فضاءات الحي المحمدي: تاريخ وذاكرة وتراث" الذي تنجزه الجمعية ضمن برنامج جبر الضرر الجماعي.

وأضاف قاسو أن هذا الكتاب، الذي هو عبارة عن مونوغرافيا تاريخية، ينقسم إلى ثلاثة أجزاء تتناول على التوالي، فضاء كريان سنطرال في فترة الحماية، وحركة المقاومة والعمل الوطني خلال الحماية، ومعتقل درب مولاي الشريف في فترة الاستقلال، مشيرا إلى أن هذا الكتاب يندرج ضمن منشورات المشروع الذي تنجزه الجمعية بشراكة مع جمعيتي مبادرة حضرية ومنتدى السعادة، وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإبداع والتدبير والاتحاد الأوربي.

وذكر قاسو أنه إلى جانب تقديم هذا الكتاب، تشمل هذه التظاهرة عرض فيلم وثائقي عن الحي المحمدي، الذي أنتجته الجمعية ضمن هذا المشروع، الذي يندرج في إطار تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر منطقة الحي المحمدي.

«كازا ميموار» تعرض مشروع حفظ تاريخ وذاكرة كاريان سنطرال

«لهـلا ايـوري لشي حـي مصائـب معتقل درب مولاي الشريف.. أو دار المقري.. راه ماخصش يتكرر هاد شـي فهاذ لبلاد..» كانت عبارة مؤثرة لأحد ضحايا المعتقل الرهيب، بالحي المحمدي، وهو يسـرد ضمن شهادته المؤثرة أمـام ثلة من الحضور مسـاء يـوم أول أمـس الأربعـاء 20 يونيـو بقاعة العروض لدارالشباب الحـي المحمدي ، جزءا من التاريـخ الأسود، لهـذا المكان الـذي اشتهر كبؤرة للتعذيب بمنطقة كاريان سنطرال. الحي القصديري الـذي لفـت الأنظـار والاهتمـام، صـار ومـع مرور السنـوات يطرح على المتتبعـين والباحثين، والسـكان، تسـاؤلات عـن الأسباب التـي جعلت «الكاريان» يصمد لما يقارب قرنا من الزمن، وعن المراحـل التي قطعها حتى صار من أكبر الكاريانات بالمغـرب. لكنها أسئلة لن تستمـر طويلا بعد اليوم، بعد صدور مؤلف، لأحـد أبناء الحي، نجيب تقي، والذي حاول مـن خلاله ملامسـة الذاكرة الفردية والجماعية لجزء من تاريخ الحي المحمدي.

عبدالرحيـم قسـو رئيـس جمعيـة الدارالبيضـاء الذاكـرة، وفي كلمتـه خلال حفل تقـديم مشروع: أثار الفضـاءات، تاريخ وذاكـرة الحي المحمدي، مـن خـلال كتـاب « جوانب مـن ذاكـرة كاريان سنطرال- الحي المحمدي بالدارالبيضاء، في القرن العشريـن ، محاولـة في التوثيـق »، بتنسيـق مـع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسـان لجهة الدارالبيضاء سطات، والتنسيقية المحليـة لبرنامج جبر الضرر، وجمعية المبـادرة الحضرية أشـار إلى « أن المؤلف يعتبر حدث ذو قيمـة تاريخية، وموسوعة في حفظ الذاكرة الجماعية، وهو مشروع أرادته الجمعية أن يوفـر كل المعطيـات والوثائق المكنـة لحفظ ذاكرة مهددة بالإتلاف».

نجيـب تقي مؤلف الكتاب، بدوره وفي حديثه عن المشروع، ومؤلفه قـال إنه يدخل في سياق برنامج جـبر الضرر الجماعي المرتبط بوجود معتقل درب مـولاي الشريف السيء الذكـر في الحي المحمدي، وقـال «اتصلت بي جمعيـة كازا ميموار وعرضت علـي المساهمـة في إنجـاز مشاريعهـا المتعلقة بحفظ الذاكرة فيه، ومنها هذه المونوغرافيا التاريخية التي تستهـدف عموم القـراء في هذا الحـي، وقد وافقت على هذه المشاريع، انطلاقا من رغبتي في المشاركة في حـدود الإمكان في كتابة تاريخ كاريان سنطرال الـذي لم يحـظ بمـا يستحقه مـن اهتمـام الباحثين.

الباحـث التاريخـي وفي مقدمة كتابـه، فسر سبب اهتمامه بالكشف عن التاريخ المغمور لمجال كاريان سنطرال، بداية من البحث عن أصول بعض المواقع التي تـتـردد كثيرا علـى ألسنة سكان الحـي، سواء كانـت أجنبية («الشابـو» و «زرابة» و «سوسيكا» و «كاسطـور»..)، أم مغربيـة (درب مـولاي الشريف وإدريس..). وأثناء اشتغاله على الذاكرة الحيـة، استهوته ما تحكيـه الروايـات الشفوية عن بدايات التجمعات السكنيـة بالكاريان، والمؤسسات الاجتماعيـة لكن هـذا الزخم، والثخمـة الوثائقية، دفعت المؤلف إلىالاعتراف بالقول « لقد كنت موثقا أكثر من مؤرخ، والكتـاب يتضمن وثائق مازالت بكرا، أمام الباحثين للاشتغال عليها..».

محمد عارف

«كازا ميموار» تعرض مشروع حفظ تاريخ وذاكرة كاريان سنطرال

«لهـلا ايـوري لشي حـي مصائـب معتقل درب مولاي الشريف.. أو دار المقري.. راه ماخصش يتكرر هاد شـي فهاذ لبلاد..» كانت عبارة مؤثرة لأحد ضحايا المعتقل الرهيب، بالحي المحمدي، وهو يسـرد ضمن شهادته المؤثرة أمـام ثلة من الحضور مسـاء يـوم أول أمـس الأربعـاء 20 يونيـو بقاعة العروض لدارالشباب الحـي المحمدي ، جزءا من التاريـخ الأسود، لهـذا المكان الـذي اشتهر كبؤرة للتعذيب بمنطقة كاريان سنطرال. الحي القصديري الـذي لفـت الأنظـار والاهتمـام، صـار ومـع مرور السنـوات يطرح على المتتبعـين والباحثين، والسـكان، تسـاؤلات عـن الأسباب التـي جعلت «الكاريان» يصمد لما يقارب قرنا من الزمن، وعن المراحـل التي قطعها حتى صار من أكبر الكاريانات بالمغـرب. لكنها أسئلة لن تستمـر طويلا بعد اليوم، بعد صدور مؤلف، لأحـد أبناء الحي، نجيب تقي، والذي حاول مـن خلاله ملامسـة الذاكرة الفردية والجماعية لجزء من تاريخ الحي المحمدي.

عبدالرحيـم قسـو رئيـس جمعيـة الدارالبيضـاء الذاكـرة، وفي كلمتـه خلال حفل تقـديم مشروع: أثار الفضـاءات، تاريخ وذاكـرة الحي المحمدي، مـن خـلال كتـاب « جوانب مـن ذاكـرة كاريان سنطرال- الحي المحمدي بالدارالبيضاء، في القرن العشريـن ، محاولـة في التوثيـق »، بتنسيـق مـع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسـان لجهة الدارالبيضاء سطات، والتنسيقية المحليـة لبرنامج جبر الضرر، وجمعية المبـادرة الحضرية أشـار إلى « أن المؤلف يعتبر حدث ذو قيمـة تاريخية، وموسوعة في حفظ الذاكرة الجماعية، وهو مشروع أرادته الجمعية أن يوفـر كل المعطيـات والوثائق المكنـة لحفظ ذاكرة مهددة بالإتلاف».

نجيـب تقي مؤلف الكتاب، بدوره وفي حديثه عن المشروع، ومؤلفه قـال إنه يدخل في سياق برنامج جـبر الضرر الجماعي المرتبط بوجود معتقل درب مـولاي الشريف السيء الذكـر في الحي المحمدي، وقـال «اتصلت بي جمعيـة كازا ميموار وعرضت علـي المساهمـة في إنجـاز مشاريعهـا المتعلقة بحفظ الذاكرة فيه، ومنها هذه المونوغرافيا التاريخية التي تستهـدف عموم القـراء في هذا الحـي، وقد وافقت على هذه المشاريع، انطلاقا من رغبتي في المشاركة في حـدود الإمكان في كتابة تاريخ كاريان سنطرال الـذي لم يحـظ بمـا يستحقه مـن اهتمـام الباحثين.

الباحـث التاريخـي وفي مقدمة كتابـه، فسر سبب اهتمامه بالكشف عن التاريخ المغمور لمجال كاريان سنطرال، بداية من البحث عن أصول بعض المواقع التي تـتردد كثيرا علـى ألسنة سكان الحـي، سواء كانـت أجنبية («الشابـو» و «زرابة» و «سوسيكا» و «كاسطـور»..)، أم مغربيـة (درب مـولاي الشريف وإدريس..). وأثناء اشتغاله على الذاكرة الحيـة، استهوته ما تحكيـه الروايـات الشفوية عن بدايات التجمعات السكنيـة بالكاريان، والمؤسسات الاجتماعيـة لكن هـذا الزخم، والثخمـة الوثائقية، دفعت المؤلف إلىالاعتراف بالقول « لقد كنت موثقا أكثر من مؤرخ، والكتـاب يتضمن وثائق مازالت بكرا، أمام الباحثين للاشتغال عليها..».

محمد عارف

لقاء حول الحي المحمدي والذاكرة الجماعية

نظم، أول أمس الأربعاء بالدار البيضاء، لقاء لتقديم نتائج مشروع «آثار الفضاءات، تاريخ وذاكرة الحي المحمدي»، التي تتوزع على عدد من مناطق الحي المحمدي ككاريان سنطرال، ومعمل «الشابو»، و«البوطوار»، ومعتقل درب مولاي الشريف، والدار العالية، ومدرسة السعديين وسينما شريف، واعوينة شامة، وقشلة جانكير، وسينما السعادة.

المشروع تنجزه جمعية الدار البيضاء الذاكرة (كازا ميموار) في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، يسعى إلى إعادة الاعتبار لذاكرة هذا الحي البيضاوي العريق، والاعتراف بفضاء كريان سنطرال الحي المحمدي، وبشرائحه الاجتماعية، وما يزخر به من معالم تاريخية واجتماعية وسياسية وثقافية.

«كازا ميموار» تعرض مشروع حفظ تاريخ وذاكرة كاريان سنطرال

«لهـلا ايـوري لشي حـي مصائـب معتقل درب مولاي الشريف.. أو دار المقري.. راه ماخصش يتكرر هاد شـي فهاذ لبلاد..» كانت عبارة مؤثرة لأحد ضحايا المعتقل الرهيب، بالحي المحمدي، وهو يسـرد ضمن شهادته المؤثرة أمـام ثلة من الحضور مسـاء يـوم أول أمـس الأربعـاء 20 يونيـو بقاعة العروض لدارالشباب الحـي المحمدي ، جزءا من التاريـخ الأسود، لهـذا المكان الـذي اشتهر كبؤرة للتعذيب بمنطقة كاريان سنطرال. الحي القصديري الـذي لفـت الأنظـار والاهتمـام، صـار ومـع مرور السنـوات يطرح على المتتبعـين والباحثين، والسـكان، تسـاؤلات عـن الأسباب التـي جعلت «الكاريان» يصمد لما يقارب قرنا من الزمن، وعن المراحـل التي قطعها حتى صار من أكبر الكاريانات بالمغـرب. لكنها أسئلة لن تستمـر طويلا بعد اليوم، بعد صدور مؤلف، لأحـد أبناء الحي، نجيب تقي، والذي حاول مـن خلاله ملامسـة الذاكرة الفردية والجماعية لجزء من تاريخ الحي المحمدي.

عبدالرحيـم قسـو رئيـس جمعيـة الدارالبيضـاء الذاكـرة، وفي كلمتـه خلال حفل تقـديم مشروع: أثار الفضـاءات، تاريخ وذاكـرة الحي المحمدي، مـن خـلال كتـاب « جوانب مـن ذاكـرة كاريان سنطرال- الحي المحمدي بالدارالبيضاء، في القرن العشريـن ، محاولـة في التوثيـق »، بتنسيـق مـع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسـان لجهة الدارالبيضاء سطات، والتنسيقية المحليـة لبرنامج جبر الضرر، وجمعية المبـادرة الحضرية أشـار إلى « أن المؤلف يعتبر حدث ذو قيمـة تاريخية، وموسوعة في حفظ الذاكرة الجماعية، وهو مشروع أرادته الجمعية أن يوفـر كل المعطيـات والوثائق المكنـة لحفظ ذاكرة مهددة بالإتلاف».

نجيـب تقي مؤلف الكتاب، بدوره وفي حديثه عن المشروع، ومؤلفه قـال إنه يدخل في سياق برنامج جـبر الضرر الجماعي المرتبط بوجود معتقل درب مـولاي الشريف السيء الذكـر في الحي المحمدي، وقـال «اتصلت بي جمعيـة كازا ميموار وعرضت علـي المساهمـة في إنجـاز مشاريعهـا المتعلقة بحفظ الذاكرة فيه، ومنها هذه المونوغرافيا التاريخية التي تستهـدف عموم القـراء في هذا الحـي، وقد وافقت على هذه المشاريع، انطلاقا من رغبتي في المشاركة في حـدود الإمكان في كتابة تاريخ كاريان سنطرال الـذي لم يحـظ بمـا يستحقه مـن اهتمـام الباحثين. الباحـث التاريخـي وفي مقدمة كتابـه، فسر سبب اهتمامه بالكشف عن التاريخ المغمور لمجال كاريان سنطرال، بداية من البحث عن أصول بعض المواقع التي تـتردد كثيرا علـى ألسنة سكان الحـي، سواء كانـت أجنبية («الشابـو» و «زرابة» و «سوسيكا» و «كاسطـور»..)، أم مغربيـة (درب مـولاي الشريف وإدريس..). وأثناء اشتغاله على الذاكرة الحيـة، استهوته ما تحكيـه الروايـات الشفوية عن بدايات التجمعات السكنيـة بالكاريان، والمؤسسات الاجتماعيـة لكن هـذا الزخم، والثخمـة الوثائقية، دفعت المؤلف إلىالاعتراف بالقول « لقد كنت موثقا أكثر من مؤرخ، والكتـاب يتضمن وثائق مازالت بكرا، أمام الباحثين للاشتغال عليها..».

محمد عارف

لقاء حول الحي المحمدي والذاكرة الجماعية

نظم، أول أمس الأربعاء بالدار البيضاء، لقاء لتقديم نتائج مشروع «آثار الفضاءات، تاريخ وذاكرة الحي المحمدي»، التي تتوزع على عدد من مناطق الحي المحمدي ككاريان سنطرال، ومعمل «الشابو»، و«البوطوار»، ومعتقل درب مولاي الشريف، والدار العالية، ومدرسة السعديين وسينما شريف، واعوينة شامة، وقشلة جانكير، وسينما السعادة.

المشروع تنجزه جمعية الدار البيضاء الذاكرة (كازا ميموار) في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، يسعى إلى إعادة الاعتبار لذاكرة هذا الحي البيضاوي العريق، والاعتراف بفضاء كريان سنطرال الحي المحمدي، وبشرائحه الاجتماعية، وما يزخر به من معالم تاريخية واجتماعية وسياسية وثقافية.

محاكمة 20 شخصا على خلفية الأحداث العنيفة بإقليم العرائش

من المنتظر أن تجري يوم الثلاثاء المقبل محاكمة 20 شخصا من بين 35 تم اعتقالهم على خلفية الأحداث التي شهدتها منطقة الشليحات بإقليم العرائش، حيث تواجه سكان المنطقة المذكورة مع قوات الأمن التي نزلت بكثافة لتطويق المنطقة والتدخل بعنف لإرغام السكان على فك حصارهم لجرارات شركة إسبانية كانت تهم بزراعة الأرز في أراضي متنازع حولها مع سكان المنطقة.

وحسب مصادر حقوقية فستوجه إلى هؤلاء المعتقلين تهما من بينها «إتلاف ممتلكات، وتكوين عصابة إجرامية، وعرقلة عمل مشروع مرخص له».

وكانت حركة من الاحتجاجات قد انطلقت قبل أيام بمنطقة الشليحات تلتها عمليات محاصرة وتدخل لقوات الأمن بعدما احتج السكان على «نهب شركة إسبانية لأراضيهم الفلاحية لاستغلالها في زراعة الأرز».

ويطالب السكان بتوفير مناصب شغل لأبنائهم في الشركة المذكورة، كما سبق أن تم الاتفاق على ذلك، بسبب حرمانهم من استغلال الأراضي المتواجدة بقريتهم التي لم يعودوا يملكون معظمها. كما يطالبون بمعالجة حجاقل البعوض التي تجتاح المنطقة بعد جني محصول الأرز، والتي تتسبب في عدد من الأمراض، فضلا عن مطالبتهم بتمكينهم من جزء من الأراضي لاستغلالها في نشاط الرعي.

وقال تقرير للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي أجرت تحقيقا في تلك الأحداث، أن الشركة الإسبانية، واسمها «ريفيرا داروس»، اعتادت على زرع الأرز على طول مساحة الأرض المكتراة، مع ترك مساحة أخرى قريبة للدوار تقوم بزراعتها بمواد فلاحية غير الأرز لتفادي الحشرات الضارة، وخاصة الناموس. غير أن الشركة قامت بزرع جميع المساحة بما فيها المحاذية للدوار.

ويضيف تقرير الجمعية الحقوقية أنه سبق لسكان الدوار أن قاموا بالاحتجاجات توجت بفتح حوار معهم تحت إشراف السلطات المحلية والإقليمية وممثلي الشركة أسفرت عن ترك المساحة المحاذية للدوار وعدم زرعها بالأرز لتفادي الناموس والحشرات الضارة. غير أن الشركة، ورغما عن ذلك الاتفاق، قامت بإحضار مجموعة من الجرارات إلى الأرض محط النزاع مدعومة بقوات التدخل السريع والدرك والقوات المساعدة لحرثها بالأرز، يقول تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وقد تسبب هذا الأمر في إشعال فتيل الاحتجاج ووقوع أحداث عنيفة وإصابات في صفوف المحتجين وقوات الأمن.

هذا ويشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أرسل بعثة تمثل لجنته الجهوية إلى إقليم العرائش وذلك لمعرفة آخر التطورات التي تشهدها منطقة الشليحات والتحقيق في الأحداث.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يفتح تحقيقا في أحداث الشليحات والسحيسحات بمدينة العرائش

و.م.ع بتصرف في الجمعة 22 يونيو 2012 الساعة 14:30

أرسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء الماضي وفدا عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة للتحري والوقوف في عين المكان على حجم وآثار أحداث الشليحات والسحيسحات التي شهدتها مؤخرا مدينة العرائش.

وأوضح بلاغ للمجلس، اليوم الجمعة، أن وفد اللجنة، التي ترأستها السيدة سلمى الطود، استمع إلى شهادات سكان دوار الشليحات ووقف عند مخلفات هذه الأحداث، إلى جانب عقد اجتماع مع مدير مستشفى للا مريم بالعرائش لتزويده بالمعطيات المتوفرة حول عدد الجرحى الذين تلقوا الإسعافات في المستشفى.

كما عقد الوفد اجتماعا، يضيف البلاغ، مع عامل عمالة العرائش والكاتب العام للعمالة ورئيس ديوان العامل، بحضور كل من قائد الدرك والقائد الجهوي والإقليمي للقوات المساعدة، وذلك للاستماع إلى وجهات نظر السلطات المحلية حول هذه الأحداث.

واستجابة لطلب المجلس، تم تنظيم قافلة طبية بعين المكان لمعالجة الجرحى الذين لم يتوجهوا للمستشفى، تحت إشراف مدير المستشفى الإقليمي والأطر الطبية التابعة لوزارة الصحة، الخميس، حسب البلاغ الذي أشار إلى أن المجلس سيعمل على متابعة الموضوع .

لجنة برلمانية تجتمع الثلاثاء لإدخال تعديلات على مشروع حصانة العسكريين

ع. نجدي – م. السجاري

أفاد مصدر برلماني مطلع أن اللجنة التقنية، التي شكلتها الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب، ستعقد يوم الثلاثاء القادم اجتماعا حاسما يخصص لدراسة التعديلات التي ستلحق بمشروع قانون حصانة العسكريين.

وأوضح المصدر أن اللجنة تضم في عضويتها كلا من نعيمة فرح عن الفريق التجمعي، وعبد السلام بلاجي ممثل فريق العدالة والتنمية، وأم البنين لحلو عن الفريق الدستوري، ولحسن أمروش عن حزب الاستقلال، وصالح أبو غنيمي عضو فريق الأصالة والمعاصرة، فضلا عن رقية الدرهم عن الفريق الاشتراكي.

ويتوقع أن تتوصل اللجنة بالتعديلات، التي ترى فرق المعارضة والأغلبية ضرورة إدخالها على مسودة المشروع، لافتة إلى أن مكونات اللجنة ستعمل على ضوء التعديلات المقدمة من قبل الفرق على التوصل إلى تعديلات مشتركة متوافق عليها تخرج الحكومة ولجنة الخارجية من المأزق الذي وصلت إليه مناقشاتها.

وكشف المصدر أن لجنة الخارجية ستعقد بعد التوافق على التعديلات التي ستلحق بالنسخة الأولى من قانون حصانة العسكريين، اجتماعا مع عبد اللطيف لوديي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة في إدارة الدفاع الوطني من أجل إطلاعه على طبيعة تلك التعديلات والتداول بشأنها، على أن يتم عرضها في مرحلة أخيرة على أعضاء اللجنة من أجل المصادقة عليها لتأخذ بعد ذلك طريقها التشريعي العادي بعد أسابيع من الجدل.

من جهته، قال علي كبيري، رئيس لجنة الخارجية إن «هناك حرصا على أن يكون هناك إجماع على أن تكون التعديلات متفق عليها بين جميع الأطراف مع الأخذ بالرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وكان قانون حصانة الضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين قد أثار انتقادات داخل البرلمان وفي الأوساط الحقوقية التي طالبت بعدم السماح بشرعنة قواعد الإفلات من العقاب، عبر إدخال تعديلات جوهرية على هذا المشروع تؤسس لاحترام الشرعية القانونية ودولة الحق والقانون. وانصبت الانتقادات على وجه الخصوص على المادة السابعة من المشروع، التي تنص على أنه «لا يسأل جنائيا العسكريون بالقوات المسلحة الملكية الذين يقومون، تنفيذا للأوامر التي تلقوها من رؤسائهم، في إطار عملية عسكرية تجرى داخل التراب الوطني، بمهمتهم بطريقة عادية».

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعد لإنجاز دراسات حول الهيآت والمجالس الاستشارية

الخبر

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ادريس اليزمي، أمس الخميس بالرباط، إن المجلس يتطلع من خلال إنجاز دراسات حول التجارب الدولية المتعلقة بالهيات والمجالس الاستشارية، إلى استخلاص دروس الممارسات الفضلى لهذه التجارب والاستئناس بها في بلورة سند مرجعي للمجالس والهيات المنصوص عليها في الدستور المغربي، ومنها هيآة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

وأضاف اليزمي، في كلمة خلال افتتاح المناظرة الوطنية حول المناصفة وعدم التمييز: «أي سياسات عمومية»، التي ينظمها المجلس بشراكة مع وكالة الأمم المتحدة للمرأة، أن المجلس خلص في دراسته للتجارب الدولية الخاصة بالمؤسسات الشبيهة للهيآة التي تم تحليلها إلى عدم وجود نموذج مثالي في حد ذاته عدا وجود توجه عام نحو إحداث تلك الهيات وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية من حيث الاختصاصات والمسؤوليات والتكوين وضمانات الاستقلال والتعددية، مشيرا إلى أن المجلس بصدد إعداد نقط مرجعية لإنجاز دراسات مثيلة حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية .

وبعد أن ذكر بأن الدستور الجديد حدد مهمة هيآة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في السهر على احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تفعيل هذه الالتزامات يتطلب تحديدا دقيقا للتحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين وأثرها على وضعيات النساء والفتيات، فضلا عن تقييم الأسس والمقاربات التي اعتمدت في بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال محاربة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال القيام بمسح للدراسات المنجزة في هذا الإطار.

وأبرز أن هذا اللقاء جاء تتويجا لنقاش طويل انخرط فيه المجلس وبمواكبة خبراء وفعاليات وطنية، تمحور حول اختصاصات هيآة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ومهامها ووظائفها ونظام حكامتها بما ينسجم مع السياق المؤسساتي والسياسي والاجتماعي للمغرب وطبقا لمقتضيات الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، مضيفا أن هذه المناظرة ستشكل مناسبة للفاعلين المعنيين للتداول بشأن هذه الهيآة والآليات التي يتعين وضعها لتقوية التوطين المجالي لها ولتحقيق الانسجام والتكامل بينها وبين المؤسسات الأخرى المتداخلة في مجال حقوق الإنسان ولتعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

يشار إلى أن أشغال هذه المناظرة، التي يشارك فيها ممثلو مجموعة من المؤسسات الوطنية والخبراء السياسيين وفعاليات المجتمع المدني وأكاديميين ، ستعالج مجموعة من المواضيع من ضمنها، «التحولات الرئيسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين، وأثرها على وضعية وظروف النساء والفتيات» «وكيف يمكن ترجمة الالتزامات الدستورية في مجال المناصفة ومحاربة التمييز في التشريعات والسياسات العمومية «و» الأسس والمقاربات الرئيسية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال مكافحة التمييز وتعزيز المساواة بين النساء والرجال».

لجنة برلمانية تجتمع الثلاثاء لإدخال تعديلات على مشروع حصانة العسكريين

ع. نجدي – م. السجاري

أفاد مصدر برلماني مطلع أن اللجنة التقنية، التي شكلتها الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب، ستعقد يوم الثلاثاء القادم اجتماعا حاسما يخصص لدراسة التعديلات التي ستلحق بمشروع قانون حصانة العسكريين.

وأوضح المصدر أن اللجنة تضم في عضويتها كلا من نعيمة فرح عن الفريق التجمعي، وعبد السلام بلاجي ممثل فريق العدالة والتنمية، وأم البنين لحلو عن الفريق الدستوري، ولحسن أمروش عن حزب الاستقلال، وصالح أبو غنيمي عضو فريق الأصالة والمعاصرة، فضلا عن رقية الدرهم عن الفريق الاشتراكي.

ويتوقع أن تتوصل اللجنة بالتعديلات، التي ترى فرق المعارضة والأغلبية ضرورة إدخالها على مسودة المشروع، لافتة إلى أن مكونات اللجنة ستعمل على ضوء التعديلات المقدمة من قبل الفرق على التوصل إلى تعديلات مشتركة متوافق عليها تخرج الحكومة ولجنة الخارجية من المأزق الذي وصلت إليه مناقشاتها.

وكشف المصدر أن لجنة الخارجية ستعقد بعد التوافق على التعديلات التي ستلحق بالنسخة الأولى من قانون حصانة العسكريين، اجتماعا مع عبد اللطيف لوديي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة في إدارة الدفاع الوطني من أجل إطلاعه على طبيعة تلك التعديلات والتداول بشأنها، على أن يتم عرضها في مرحلة أخيرة على أعضاء اللجنة من أجل المصادقة عليها لتأخذ بعد ذلك طريقها التشريعي العادي بعد أسابيع من الجدل.

من جهته، قال علي كبيري، رئيس لجنة الخارجية إن «هناك حرصا على أن يكون هناك إجماع على أن تكون التعديلات متفق عليها بين جميع الأطراف مع الأخذ بالرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وكان قانون حصانة الضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين قد أثار انتقادات داخل البرلمان وفي الأوساط الحقوقية التي طالبت بعدم السماح بشرعنة قواعد الإفلات من العقاب، عبر إدخال تعديلات جوهرية على هذا المشروع تؤسس لاحترام الشرعية القانونية ودولة الحق والقانون. وانصبت الانتقادات على وجه الخصوص على المادة السابعة من المشروع، التي تنص على أنه «لا يسأل جنائيا العسكريون بالقوات المسلحة الملكية الذين يقومون، تنفيذا للأوامر التي تلقوها من رؤسائهم، في إطار عملية عسكرية تجرى داخل التراب الوطني، بمهمتهم بطريقة عادية».

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

طنجة

رشيد حموش يطالب من داخل السجن المدني بإعادة محاكمته

■ رشيد عبود

يقول رشيد حموش وهو شرطي برتبة مقدم رقمه المهني 40912مدان بعقوبة حبسية نافذة مدتها عشرة سنوات سجنا بالسجن المدني بطنجة في ملف الإختلاسات التي عرفتها ولاية أمن طنجة سنة 2010، في رسائل بعث بها (تتوفر المنعطف على نسخ منها) إلى كل من الديوان الملكي و محكمة النقض بالرباط و رئيس الحكومة و وزير العدل و الحريات و الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بطنجة ، أنه ذهب ضحية المغالطات التي طالت محاضر الضابطة القضائية التي أنجزتها الفرقة الوطنية للشرطة القضائية التي حققت في ملف الإختلاسات التي طالت ولاية أمن طنجة ، وذلك عندما حولته بقوله من مبلغ على وقائع الفساد المالي إلى متهم ، وتسترت بالتالي بقوله عن المتهمين الحقيقيين ، بالرغم من كونه مجرد مساعد محاسب بقسم الحسابات لولاية أمن طنجة.

وكان الشرطي رشيد حموش قد طالب في رسالته تحت عدد 7187بعث بها من داخل السجن المدني بطنجة إلى وزارة الداخلية و المدير العام للأمن الوطني بالرباط تحت إشراف المندوبية العامة للسجون بتاريخ 10أبريل 2012، بإعادة فتح تحقيق جدي و نزيه في ملف الإختلاسات بعيدا عن المحاضر التي أنجزتها الفرقة الوطنية للشرطة القضائية التي يطعن فيها ، حيث قال أنه وفي إطار عمله كمساعد "الحيسوبي" بقسم الحسابات إكتشف مجموعة من الإختلالات والخروقات المالية و إستغلال النفوذ ،فتقدمت يقول حموش مباشرة إلى والي الأمن بصفته الآمر بالصرف لأخبره بالموضوع لإتخاذ المتعين في حقه ، فكان رده بذكر رشيد حموش سلبيا و لم يهتم به ، بعدها ذكر الشاكي في رسالته أنه قام بإستفسار "الحيسوبي الولائي"الذي هو في ذات الوقت رئيس قسم الحسابات المالية لولاية أمن طنجة عن هذه الإختلاسات ، فكان رده أن الأمر يتعلق بتعليمات الرؤساء ، مما جعلني – يقول حموش في رسالته – أتجه مباشرة بتاريخ 25مارس 2010إلى السيد المفتش بالمديرية العامة للأمن الوطني بالرباط لإطلاعه بما إكتشفته من إختلاسات مالية ، فكان رده بأن طلب مني إعداد تقرير في الموضوع وبعثه إلى المديرية العامة للأمن الوطني عن طريق السلم الإداري ، فقمت بما طلب مني ، لكن التقرير الذي أنجزته ظل حبيس ولاية أمن طنجة و لم يرسل عن طريق السلم الإداري إلى الرباط ، لكن تحرك الإدارة المركزية جعلها ترسل لجنة تفتيش إلى طنجة ، التي وقفت عن تلك التلاعبات و الخروقات ، فأنجزت تقريرا أحالته على المدير العام للأمن الوطني ، الذي أحاله بدوره على الفرقة الوطنية للشرطة القضائية التي تولت عملية البحث و التقصي وتحديد المسؤوليات تحت إشراف النيابة العامة ، وهنا يقول حموش وقع تحويل في الملف ، حيث أن عناصر الفرقة الوطنية التي تولت البحث حررت محاضر بعدما إستمعت إلي كمبلغ لم تقم بتحرير محضر يضم ما عاينته من تلاعبات وما تلقته مني من تصريحات حول النازلة ، بل قامت يقول حموش بإستبعاد المتورطين الحقيقيين ، وأحالتني على النيابة العامة ككبش فدى ، علما أنني مجرد مساعد الحيسوبي ومجرد موظف بسيط و لا أتمتع بأية إمتياز قضائي أو صفة ضبطية و لا أقوم بالتوقيع على أية وثيقة أو لائحة مهما كانت.وفي رسالة أخرى بعث بها حموش نزيل السجن المدني بطنجة تحت رقم الإعتقال 74912إلى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط حول ظروف محاكمته التي إنتهت بإدانته بما نسب إليه بعشرة سنوات سجنا ، ذكر المعني بالأمر أن غرفة التحقيق بمحكمة الإستئناف بطنجة لم تأمر بإنجاز خبرة محايدة حول ملف الإختلاسات وأسقطت الإستماع إلى الشهود ، علما يضيف الشاكي في رسالته أن البحث معه من قبل قاضي التحقيق في ملف حساس يتعلق بالفساد لم يتجاوز ربع ساعة ولم يقم بذكره بإنتهاء التحقيق معه ولا في الملتمسات المقدمة إلى النيابة العامة في إرسالية عدد 10897بتاريخ 26شتنبر 2011باستبعاد محاضر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية التي أبعدت حسب حموش الأمر بالصرف من المتابعة ، وإرسالية أخرى تحت عدد 85801 بتاريخ 18يوليوز 2011أطعن فيها بالتحريف الذي طال محاضر الضابطة القضائية التي بقوله لا تتضمن الوقائع التي أدليت بها ، وهو الملتمس ذاته تحت عدد 11890يقول حموش الذي قدمته إلى هيئة الحكم التي تولت مناقشة الملف .

مصيره مازال مجهولا إلى اليوم:
عائلة معارض مغربي إختطف في تونس تقاضي الرئيس المخلوع

الصباح – الصحافة المغربية قالت وسائل إعلام مغربية نقلا عن مصادر مقربة من عائلة المعارض المغربي الحسين المانوزي المختطف في تونس عام 1972 والذي ظل مصيره مجهولا إلى اليوم بأن عائلته كلفت رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، برفع شكاية ضد الدولة التونسية في شخص نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وأذنابه
من أجل ضلوعهم في عملية اختطاف ابنها.مصادر من العائلة اكدت للجريدة ان هذه الدعوى تدخل في اطار التشبث بمعرفة كل الحقيقة حول الحسين المانوزي.
وكان المعارض المغربي اختطف حسب قول عائلته يوم 29 أكتوبر 1972 في تونس عندما نزل لزيارة إحدى العائلات، إذ اقتحم مسلحون- يرجح أنهم أعوان فرقة أمنية مغربية مختصة يقودها حسب ما نشرته وسائل الإعلام المغربية الضابط إبن
مدينة وجدة المغربية محمد العشعاشي، الذي توفي منذ سنوات قليلة- المنزل الذي نزل فيه واقتادوه إلى مكان مجهول ومنه إلى المغرب بعلم وإذن السلطات الأمنية التونسية على ما يبدو.فكيف اختطف الحسين؟ إلى أين حمل؟ كيف فر سنة 1975 من مكان اعتقاله السري؟ كيف اعتقل ثانية، ومع من، وإلى أين انتهى؟!.. الأسئلة كثيرة، لكن الأجوبة متضاربة، والحقيقة الواحدة القائمة هي أن الحسين اختطف من تونس في عملية جد محكمة، ونقل بسيارة ديبلوماسية مغربية عبر الجزائر، الى المغرب، حيث احتجزوه في إحدى زنزانات التعذيب وانقطعت أخباره منذ ذلك الوقت.
وكانت عائلة الحسين المانوزي، اتهمت رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب بتسليمها شهادة وفاة مدلسة لابنها، وذكر بيان عائلة المانوزي الذي نشر بوسائل إعلام مغربية أنه « سنة 2001، بادر السيد إدريس الضحاك، بصفته رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلى استدعاء العائلة إلى مكتبه، لأمر زعم أنه يهُمّ قضية ابنها الحسين المانوزي، المختطَف في تونس منذ 29 أكتوبر 1972 من قبل المخابرات المغربية، وخلال اللقاء سلم من حضر عن العائلة صورة شمسية لشهادة مفادها أن الحسين المنوزي توفي بتاريخ 17 جوان 1975 إثر نزيف في الدماغ ناتج عن إصابته برصاصة في الرأس غير أن الشهادة كانت خالية من أي توقيع أو ختم رسمي، ولأن العائلة كانت تعلم علم اليقين أن الشهادة تشوبها اخلالات قانونية جعلتها لا ترقى إلى حجة رسمية على ثبوت مادية الوفاة وأنها مجرد وسيلة للتمويه والتضليل ضدا على مطلب ومسار الكشف عن الحقيقة المنشودة، فقد رفضت محتوى هذه الشهادة وطعنت في صحتها ومصداقيتها.«
وذكرت صحيفة مغربية أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي،أعلن، بشكل مفاجئ، خلال لقاء نظمته مؤسسة إدريس بنزكري، أن زين العابدين بن علي، الرئيس التونسي المطاح به، متورط بشكل شخصي في اختطاف الحسين المانوزي من تونس وتسليمه إلى السلطات المغربية.
صابر المكشر

رياح الربيع العربي تضرب مهرجان أزولاي في الصويرة

على امتداد يومين يناقش منتدى الصويرة، الذي ينظم على هامش مهرجان كناوة وموسيقى الشعوب الحركية التي تعرفها المجتمعات بعد الربيع العربي، والدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة.

وعرف اليوم الأول من المنتدى، الذي انطلق اليوم الجمعة (22 يونيو 2012)، تدخلات لأندري أزولاي الذي تحدث عن أهمية الحركة الثقافية في الصويرة، وضرورة تشجيع الثقافة لتجاوز الخلافات الاجتماعية، وهي النقطة نفسها التي ركز عليها نبيل بنعبد الله وزير الإسكان، الذي دعا إلى مصالحة بين المثقف والسياسي، أما إدريس الأزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان فشدد على ضرورة حماية الحريات الفردية.

للإشارة فإن المنتدى سيستمر في جلسة ثانية يوم غد، في حين سيختتم مهرجان الصويرة يوم الأحد المقبل.